

توزيعات 2013 عن طريق الشيكات

علمت «الأنباء» أن التوزيعات النقدية للشركات لسنة 2013 لن تتم عن طريق حسابات المساهمين في البنوك كما كان مقررا ببدء التحويل البنكي في أبريل المقبل، وذلك لعدم جاهزية الأطراف المعنية بذلك، وإنما ستستمر عن طريق تسليم المبالغ للمساهمين بنظام الشيكات كالمعتاد في مقر شركة الكويتية للمقاصة في برج أحمد في منطقة شرق.

شريف حمدي

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

83 ألف موظف كويتي بالقطاع الخاص يحصلون على دعم حكومي

95% من الشركات لديها عمالة كويتية وهمية

حملة الشهادات الثانوية والجامعية، فإن الموظف الثانوي الأجنبي سيحصل على 500 دينار شهريا (نحو 1800 دولار) من أول يوم عمل في القطاع الخاص، وبالنسبة للجامعي الأجنبي فسيحصل على 740 ديناراً كحد أقصى و640 كحد أدنى، وتتغير هذه الأرقام في حال كان الموظف متزوجاً، ويصل دعم الدولة للموظفين الكويتيين في القطاع الخاص بمبالغ تقارب 300 مليون دينار سنوياً، ويقارب متوسط دعم الدولة لراتب الموظف الخاص 4588 ديناراً سنوياً.

هؤلاء بشكل وهمي لديها لكي تتمثل للنسبة المطلوبة. وقال المصدر أن بعض الشركات تحظى بأفضلية في تلميز العقود الحكومية بصفتها مستقطبة للعمالة الكويتية، لكن فعليا هؤلاء لا وظيفة لهم على أرض الواقع. وحسب موقع برنامج إعادة الهيكلة فإن عدد المواطنين الكويتيين العاملين بالقطاع الخاص يبلغ 83 ألفاً، وهم المسجلين في برنامج إعادة الهيكلة. ويعمل برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة على توظيف 14 ألف مواطن ومواطنة بالقطاع الخاص سنوياً، أما القطاع

اكتشفت عدم وجود العمالة الوطنية في تلك الشركات خلال التفتيش دون وجود عذر واضح لتعيب الموظفين الكويتيين. وعملت جهات التفتيش على تطبيق اللوائح القانونية من غرامة مالية وشطب من سجلات البرامج الحكومية المتخصصة في هذا الشأن. وأعتبر المصدر أن هذا الوضع يعتبر هدراً للمال العام، لكنه قال أن بعض الشركات لديها وضع حرج، إذ يرفض عدد كبير من المواطنين الكويتيين الالتحاق ببعض الأعمال، لكنها مضطرة إلى توظيف نسبة من العمالة الكويتية حسب نظام التوظيف، فتضطر إلى تسجيل

محمود فاروق

اكتشفت

مخالفات وتغيباً

وأعداراً واهية

ورطة الشركات:

كويتيون لا يعملون

ببعض المهن..

فتضطر للتحويل

كشفت مصدر مسؤول لـ «الأنباء» أن 95% من الشركات المسجلة لدى برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة لديها عمالة كويتية وهمية بنسب مختلفة، وتتقاضى دعماً حكومياً مقابل توظيف الكويتيين في القطاع الخاص. وأكد المصدر أن لجان التفتيش الحكومية التي تم تشكيلها مؤخراً من عدة جهات حكومية، مثل وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون الاجتماعية ومن برنامج إعادة الهيكلة،

هجمة استثمارات كويتية نحو بورصات خليجية للاستفادة من الأداء الممتاز

حتى الأسهم الكويتية غير مرغوبة من الخليجيين



شريف حمدي

في وقت تتداول معلومات في السوق عن اتجاه المستثمرين الكويتيين نحو الأسواق الخليجية التي تشهد فترات في ادائها منذ العام الماضي وهي مستمرة حتى الآن. يتضح أن المستثمرين الخليجيين غير مهتمين بالأسهم.

وقد كشفت احصائية اعدادها الانباء بناء على المعلومات الأخيرة المتاحة عن حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً للنسبة وفترة التداول في 2013. أن اغلب التداولات في السوق الكويتية لم تكن استثمارية، حتى ان المستثمرين من الأفراد والمؤسسات في السوق يعملون على المضاربة.

ويمكن اظهار أبرز ما كشفته الاحصائية كالتالي:

تعاملات الخليجيين

● بلغت كميات الشراء بالنسبة للأفراد الخليجيين 2,3 مليار سهم بنسبة 1,7% فقط من اجمالي الأسهم المتداولة على مدار سنة 2013 كلها، وقيمة 138,4 مليون دينار أي بنسبة 1,2% من اجمالي القيمة المتداولة في العام الماضي.

في المقابل باعوا 2,1 مليار سهم بـ 134,4 مليون دينار وهي تشكل نسبة مقاربة للشراء من الإجمالي.

● اشترت المؤسسات والشركات الخليجية 285,3 مليون سهم تشكل 0,2% فقط من تداولات سوق الكويت في العام الماضي، وبلغت القيمة 63,4 مليون دينار تشكل 0,5% من الإجمالي، بينما باعت نحو 3 اضعاف ما اشترته عند 891 مليون سهم بـ 85,4 مليون دينار.

● استهدفت صناديق الاستثمار الخليجية شراء 263,9 مليون سهم خلال العام الماضي تعادل 0,2% فقط، وهو ما يعني عزوف واضح للصناديق في الخليج عن الاستثمار في البورصة الكويتية، وبلغت قيمة الشراء 35,8 مليون دينار تشكل 0,3% من الإجمالي، وقامت ببيع 269,2 مليون سهم بـ 43,8 مليون دينار، أي تقريباً قامت بالمضاربة على هذه الاسهم، إذ يتعادل تقريباً حجم الشراء والبيع.

● يمكن القول ان السوق الكويتية خارج اهتمامات محافظ العملاء الخليجية، حيث قامت بشراء 54,8 مليون سهم بـ 4 ملايين دينار فقط، وقامت ببيع 53,4 مليون سهم بـ 3,9 ملايين دينار.

ويظهر من خلال معاملات الأطراف الخليجية أن بورصة الكويت تحظى بقدر قليل من اهتمامهم في ظل توجههم لأسواق خليجية أخرى مثل دبي وابطوظبي والسعودية تحظى بزخم كبير وهو ما تجلى في ارتفاعات هذه الأسواق إلى معدلات ما قبل الازمة المالية، ومازالت مستمرة حتى الآن.

تعاملات الأجانب من المفارقات أن تعاملات الاجانب في السوق الكويتية،

الجمان: «التأمينات»

بين كبار ملاك بنك وربة

قال مركز الجمان ان المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية دخلت قائمة كبار ملاك «بنك وربة» خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2014/26 بنسبة 5,040% من رأسماله.

صندوق جديد

لـ «بوبيان كابيتال» بالدولار

محمود فاروق

علمت «الأنباء» أنه تمت الموافقة الرسمية على منح شركة بوبيان كابيتال للاستثمار التابعة لبنك بوبيان رخصة تأسيس صندوق بوبيان للسيولة بالدولار الأميركي.

وستطرح وحدات الصندوق من خلال طرح عام برأس المال متراوح ما بين 18 مليون دولار كحد أدنى و360 مليون دولار كحد أقصى، بقيمة اسمية قدرها 100 دولار للوحدة الواحدة، وسيكون الحد الأدنى للاشتراك في الصندوق هو 100 وحدة. وسيطرح الاكتتاب 3,420 ألف وحدة بواقع 342 مليون دولار، على أن تتلقى طلبات الاكتتاب كل من شركة بوبيان كابيتال للاستثمار وبنك بوبيان. وستصل مدة الصندوق إلى 10 سنوات تبدأ من تاريخ قيده في سجل هيئة أسواق المال وتجدد لمدة أخرى مماثلة بعد أخذ موافقة 50% من حملة الوحدات وجهة الاشراف.

أنس الصالح يعين

«كاشف غسيل الأموال» وكيلاً

محمود فاروق

أصدر وزير المالية أنس الصالح قراراً بتعيين طلال علي الصايغ رئيساً لوحدة التحريات المالية الكويتية بدرجة وكيل وزارة في وزارة المالية لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.



طلال الصايغ

وجاء القرار بناء على موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض من وزير المالية، الذي أوضح فيه خبرة الصايغ الطويلة في بنك الكويت المركزي بوظيفة مدير إدارة الرقابة الميدانية بالبنك التي أفقته عناية ودرابة بأحوال السوق داخلياً وخارجياً، وما يستوجب القيام به بالتعاون مع الإدارات المختلفة.

جدير بالذكر أن طلال الصايغ أحد المطورين لأساليب اكتشاف عمليات غسيل الأموال عبر مراقبتها على ثلاث مراحل «عملية الإيداع والتدقيق والدمج».

وزير التجارة بدأ المحاسبة

فهل يفلح؟

عبد الرحمن خالد

تعييش وزارة التجارة والصناعة حالة من الاستفهام عقب تسلم حقيبة الوزارة الوزير الجديد عبدالمحسن المدعج، إذ ان الأخير يريد التسريع في إنجاز مشاريع الوزارة المذكورة في خطة التنمية، إذ ان ما تم إنجازها لا يتجاوز الـ30% في العام الماضي، وذلك حسب مصادر من الوزارة.

وقالت المصادر ان الوزير المدعج يعكف في الوقت الحالي على عمل اجتماعات بشكل اسبوعي مع الوكلاء المساعدين في الوزارة وذلك لتحريك الملفات العالقة والمتوقفة التي لم يتم إنجازها في الوزارة، ويعتزم الوزير تطبيق نظام محاسبة على المسؤولين المتأخرين في إنجاز مهامهم.

قانون جديد للشركات

جميل لكن لا كفاءات لتطبيقه

عبد الرحمن خالد

توقفت مصادر في وزارة التجارة امام حالة وصفتها بـ «المضحكة المبكية» إذ ان الوزارة هلت لتطبيق قانون جديد للشركات بعد نحو نصف قرن على القانون القديم، لكن على أرض الواقع التطبيق شبه غائب، إذ ان القانون الجديد أشبه بنظام الكتروني فاخر لكن لا احد يعرف كيفية استعماله. وقالت المصادر ان المجلس الأعلى للتخطيط اراد معرفة لماذا التأخير في تنفيذ المشاريع التنموية الخاصة بوزارة التجارة، ووضع أسئلة في هذا الاطار: لماذا لم يتم إنجاز المشاريع برغم وجود دعم مادي، وما الذي يعوق الإنجاز؟ وكانت الأسباب هي عدم وجود موظفين لديهم الخبرة الكافية، يتم تغيير مديري المشاريع بشكل مفاجئ ولا تتم المساءلة، ليس هناك موظفون لديهم الكفاءة والتأهيل لتحمل مثل تلك المشاريع، وتأخر الصرف من قبل وزارة المالية.

من الاجمالي بـ 46,8 مليون دينار، لكن على ما يبدو احتفظت بهذه الاسهم المفترض انها كبيرة وقيادية، إذ لم يتم بيع سوى 61,7 مليون سهم بـ 21,9 مليون دينار. وبالنسبة للصناديق الاستثمارية، الكويت أقل اهتماماتها، إذ اشترت فقط 149,4 مليون سهم تشكل 0,1%

اشترى الأفراد الأجانب على مدار 2013 نحو 7,1 مليارات سهم تشكل 5,4% من إجمالي التداولات بـ 477,7 مليون دينار تشكل 4,2% من القيمة، وقاموا ببيع 7,3 مليارات سهم بـ 501,3 مليون دينار. أما المؤسسات والشركات

المؤسسات والشركات

الخليجية تباع 3 اضعاف

ما تشتريه بالكويت

وهم على الاغلب المقيمون في الكويت والى الاجانب غير الخليجيين من الداخلين الى السوق، تعتبر اكبر من تعاملات الصناديق الاستثمارية بالسوق التي تداولت 2,6% فقط من الاسهم على مدار 2013 بين بيع وشراء، وهنا ابرز الارقام: